مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد السادس / العدد: الثاني
(جمادى الأولى 1444هـ/ ديسمبر 2022م)، ص 09– 33

واقع التعليم العام في ظل توسع التعليم الخاص

The reality of public education in light of the expansion of private education

فرحات مليكة [1] ferhat malika ، بن فرحات فتيحة [2] ben ferhat fathia

[1] جامعة الجزائر 2

[2] جامعة االبليدة 2

المؤلف المرسل: **فرحات مليكة** الإيميل: ferhatmalika4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 24 /2022/10 تاريخ القبول: 24 /2022/11

الملخص: إذا حاولنا استكشاف وجود المدرسة الخاصة بالجزائر فإننا وجدنا هناك غياب تام الواقع هذه المدرسة في الجزائر مع جهل لآلياتها ومناهجها نتيجة لغياب الدراسات والبحوث حولها والتي قد تمكننا من التعرف على أبرز قضاياها وكذا مزاياها وحتى عيوبها التي اجتهدنا في الوقوف عليها بناء على ما يدور من أحاديث وبعض الكتابات التي تدور في باب التناول الإعلامي للظاهرة دون التعمق الأكاديمي الذي سيساهم في إعطاءنا رؤية حالية ومستقبلية سواء للمدرسة العامة أو المدرسة الخاصة أو تعاونهما في إطار خدمة المجتمع ،كمؤسسات مؤهلة قائمة على التجديد والتطوير الهادف إلى تحسين المستوى بما تملكه من موارد وإمكانات ، ولكن وفي إطار الرؤية المجتمعية للتعليم الخاص كرائد وله أهمية من حيث أنه يوفر تعليم وتربية ملائمة تساير المتغيرات الدولية خاصة من الجانب المعلوماتي فإنه سيكسب الشرعية والأفضلية أكثر من المدرسة العمومية مع غياب تام لفهمه وتحليل بنيته ونتائجه.

وعلى العموم تبقى المدرسة الخاصة مع هذا الغياب الذي وقفنا على بعضه ابتكار تربوي يستطيع خلق نخبة متميزة يمكن أن تعمم لو خضع لمقاييس وآليات وميكانيزمات محددة دون تمركزه في مناطق معينة وتجاهل مناطق أخرى، أو اعتبارها كمستثمرة اقتصادية تبحث عن الربح فقط

مجلة المفكر مجلة المفكر مجلة المفكر

ولما لا إعادة النظر لنوع المدرسة التي تعلم سواء كانت عامة أو خاصة للنهوض بالمجتمع في زمن كل شيء فيه يباع ويشترى بما فيه أهم قطاع يخدم المجتمع أي التعليم.

الكلمات المفتاحية: التعليم العام، التعليم الخاص، الجزائر، المدرسة الجزائرية.

Abstract:

This research aimes to study the institution of private school in algeria, especially in the absence of related research as well as a wide ignorance of its different mechanisms that could enable the identification of most prominent issues, advantages and disadvantages; this research will hence take into consideration what is now known about this institution as well as media point of view.

In fact cademic research will contribute in current and future vision of public and private schools and their potential cooperation within a comunity service framework based on innovation and development.

Since private school is considered as a pioneer and an important institution providing appropriate education that keeps pace with international changes especially from an informational point of view which will eventually give this type of institution legitimacy and supremacy over the public school, it remains an educational innovation creating a distinguished elite that can be generalized if it is subject to specific standards and mechanisms, particularly if it is not based exclusively in certain areas, or considered as an economic investment looking for material interest only.

This research aimes to study the institution of private school in algeria, especially in the absence of related research as well as a wide ignorance of its different mechanisms that could enable the identification of most prominent issues, advantages and disadvantages; this research will

Keywords: privat school,education,,algerian school,,mechanics,privileges, educational.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد السادس / العدد: الثاني
(جمادى الأولى 1444هـ/ ديسمبر 2022م)، ص 09– 33

مقدمة:

يقول ألتوسير "المدرسة تعمل وفق الإيديولوجيا" شغلت قضايا التعليم والتربية الكثير من المجتمعات المواكبة العصر والتقدم الذي شهده ويشهده العالم، وكان التعليم العام والخاص من الاهتمامات التي أولت لها هذه المجتمعات الاهتمام لكونه يقوم بإعداد وتربية الفرد للمتغيرات الاجتماعية الهائلة، والتي لا تستطيع الأسرة وغيرها من المؤسسات أن تقوم بها وتكملها.

إن التعليم بشقيه العام والخاص أو لنقل المدرسة تعد كيان ونظام اجتماعي مكمل لباقي النظم الاجتماعية الأخرى، تحفظ تراث وثقافة المجتمع وتساير كل تقدم علمي وتكنولوجي يمكنه النهوض بالمجتمع.

ومن هذا المنطلق يبدوا أن المدرسة المعاصرة بشكل عام تتميز بوجود هيكل تنظيمي يشرح مكونات المدرسة في أي مجتمع من المجتمعات، أي ما يكونها بنائيا من أفراد، ونعني بذلك التلاميذ والمدرسون والإدارة والعمال، وكذا الأقسام والساحة والمرافق الأخرى، بالإضافة إلى اسم المدرسة والمراحل الدراسية والمناهج والأساليب الدراسية، هذه الأخيرة التي تتنوع حسب نوعية النظام الدراسي إن كان عاما أو خاصا.

وهنا مكمن الاهتمام في هذه الورقة، حيث أننا سنتطرق للنظام التعليمي الموجود في الجزائر، لكونها تساير تغيرات والتحولات الاجتماعية الكبرى التي يعايشها العالم اليوم، تحولات مست مختلف القطاعات، ومنه قطاع التعليم، الذي بدأت بوادر التغير في إطاره تلوح بالإصلاحات التربوية، وبالموازاة ومع هذا الإصلاح ظهر ما يسمى بالقطاع الخاص الذي تقع في دائرته المدرسة الخاصة كمشهدية جديدة تعكس نوعا من المسايرة والتقليد أو ظهورها كمودة جديدة في الأفق اسمها التعليم الخاص الذي ينتهج سبيلا معينا في إعداد النشء قبالة تعليم عام ينادي بالتعميم والمجانية في الجزائر، فما هي مكانة هذا النوع من التعليم في ظل توسع التعليم الخاص واعتماده حتى صار واقعا لا مفر منه؟

تساؤل يحيلنا إلى مجموعة من الأسئلة تدور حول جدوى هذا التعليم ومنابعه وكذا خصوصياته ومناهجه موازاة مع مناهج التعليم العام؟ هل هي بداية خصخصة لقطاع حساس خدم المجتمع لعقود من الزمن؟ أم هي نقلة مشجعة لتدارك أخطاء شخصها المهتمون بميدان القطاع العام وتحديدا المدرسة العمومية؟

1- تعريف المدرسة:

المدرسة حسب علماء التربية وعلماء الاجتماع هي المحطة الثالثة لإعداد وتنشئة الفرد، بعد الأسرة وجماعة الرفاق، حيث أن ما تقوم به يكون مكملا لما تلقاه الفرد، وكذلك منقحا ومزيدا بكفاءة تؤهل الفرد لاكتساب المعارف والعلوم، وعليه فقد كان هناك اهتمام كبير بهذه المؤسسة من خلال الدراسات والأبحاث.

إن المدرسة كبيئة اجتماعية وتربوية أنشأها المجتمع لخدمته توازنه، وقد أعطيت لهذه المؤسسة الهامة تعاريف عديدة ومن هذه التعاريف أن المدرسة تعتبر: "...المؤسسة التربوية المقصودة والهامة التي أنشأها المجتمع لتنفيذ أهداف النظام التعليمي...".[1]

كما ينظر إليها على أنها: "...المؤسسة المتخصصة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم صغاره نيابة عن الكبار الذين منعتهم مشاغل الحياة وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية صغارهم...".[2]

لقد وجدت هذه المؤسسة التربوية من أجل أن: "...تكمل دور المنزل بعد تطور الحياة وتراكم الخبرات الإنسانية، لذا فقد وجدت بالضرورة للقيام بوظائف تربوية لم يستطع المنزل استكمالها..."[3]، وهذا يعني أنها تختلف عن المؤسسات الأخرى بوظائفها الهامة كبيئة تربوية وتعليمية ونفسية واقتصادية وثقافية، تحفظ وتنقل تراث المجتمع وتواكب قيم المعاصرة، كما انه يوكل لها مهمة أخرى هامة تتمثل في هيبتها وهيمنتها وسلطتها التعليمية، وتشمل سلطة المدرسة: "...نطاق السلطة في الإدارة ونطاق السلطة التعليمية المتمثلة في العطاء التربوي من هيئة التدريس المالكة للعلم والمعرفة والمهارة إلى التلاميذ المحتاجين إليها، على أن يكون هذا العطاء في ضوء حاجاتهم واستعدادهم وقدراتهم...".[4]

وهنا تتحقق مجموعة من الأهداف ومنها إعداد فرد متعلم له خبرات جديدة ويبني سلوكيات جديدة عوض السلوكيات الغير مرغوبة، ويظهر أنها أهداف تتصل بمجالات معينة ومحددة كالمجال المعرفي، النفسي والحركي، الوجداني...الخ.

ولكن يبدوا أن أهم الأهداف التي ترادف وجود المدرسة هو الهدف التعليمي، والذي يقصد التغيير في السلوك نتيجة عملية التعلم التي تساعد الفرد على التكيف والتأقلم، وقد يترجم التأقلم عبر مظاهر معينة بالإمكان اختصارها في: "...عبارات أو جمل مكتوبة بدقة ووضوح لوصف السلوك الذي يصدر عن المتعلم في نهاية الوحدة التعليمية، ومن ثم فهي تصف ما يتوقع من المتعلم القيام به بعد إكماله لدراسة الوحدة التعليمية..."[5].

وهذا طبعا المتوقع من المدرسة القيام به بعد تسطير الأهداف التي تتماشى مع رغبات ومتطلبات وغايات المجتمع، وذلك وفق آليات ومناهج وتقنيات مستنبطة من واقعه ومن مستجدات ورهانات المجتمعات الأخرى التي تعتمد الوسائل الحديثة في التلقي والتلقين والممارسة التعليمية الحديثة.

وعلى هذا الأساس تخضع المدرسة لهيكلة وبناء ورؤية مستقبلية وبعدية تساير التغير والتحول الذي جاء مع مفاهيم الكونية الجديدة ، إن المتتبع لواقع المدرسة الجزائرية مع هذه الهيكلة أو الرؤية المستقبلية يجدها حاولت ركوب هذه الموجة ولكنها بعيدة عن هذه الرؤية البعدية التي تخدم المجتمع أو أي مجتمع يريد الحضور على الساحة الدولية أو ركوب مصاف الدول المتنافسة على ترتيب نفسها في قائمة الدول المنفتحة على جودة التعليم، وقد يشخص هذا التخلف والتأخر بإرجاعه لمجموعة من العوامل والأسباب يمكن إبرازها لاحقا.

رؤية شاملة للمدرسة الجزائرية:

لقد قامت المؤسسة التربوية الجزائرية كهيكل ومؤسسة على أساس التركة الاستعمارية المنهكة والتابعة للنظام الفرنسي بكل مقوماته، إضافة إلى نظام آخر مستمد من مقومات المجتمع ويشمل التعليم الديني، وما يهمنا في هذا الإطار التأثيرات التي تركتها الحقبة الاستعمارية على نظام التعليم في الجزائر مع وجود أسباب أخرى ساهمت في تدني مستوى المدرسة الجزائرية.

إن المنقب عن هيكلة المدرسة في الجزائر المستعمرة سيكتشف أن فرنسا المستعمرة أو المستدمرة سعت منذ احتلالها للجزائر إلى طمس ومحو شخصية وهوية وثقافة الفرد الجزائري باعتماد مختلف الأساليب والخطط، واللافت للانتباه أن أول ما ركز عليه هذا الدخيل شمل الجانب المتعلق بالهوية الوطنية واللغة العربية، ويبدو أن هذه الخطة لم تقم من فراغ، لأنه وبشهادة رجالها الذين كشفوا خبايا المجتمع الجزائري وساهموا في تحطيم هوية الوطن، وجدا تعليما متميزا، قائما على الروح الوطنية وحفظ التراث والدين الإسلامي حيث كان له رجاله وعلماءه ومؤسساته باختلافها مع الإهمال الذي لاقاه من قبل العثمانيين فقد كان هذا التعليم موجود في كل ربوع الجزائر[6] ريفا ومدينة، تلقاه الذكور والإناث، وكان المعلم والمتعلم ومؤسسة التعلم محط تقدير واحترام في المجتمع، كما كان هذا التعليم حرا ومجانيا وإجباريا تطبيقا لما جاء في مبادئ الدين الإسلامي من كونه فريضة لكل مسلم ومسلمة.

ويذكر أن التعليم آنذاك كان مقسما إلى تعليم ابتدائي وآخر ثانوي وعالي وكان التلميذ أو المتعلم يتعلم لمدة أربع سنوات يلقن مبادئ الكتابة والقراءة وحفظ القرآن وأركان الإسلام وكل ما له صلة بالثقافة العربية الإسلامية أما التعليم الثانوي فكان يواصل بالجامع أو بمدارس ملحقة بالوقف، ولم يكن هناك فصل بين التعليم الثانوي والعالي وكل ذلك كان قبل الاحتلال، بينما بعد الاحتلال فقد فرضت فرنسا نوع من التعليم يساير الثقافة الفرنسية ويخدم سياستها ومخططاتها حتى أرسوا لنظام تعليمي خاص بهم.

إلا أن ذلك لم يمنع من تواصل بعض الهياكل التعليمية الجزائرية في مد الطلبة بالعلم والمعرفة كالمساجد والجوامع والزوايا والكتاتيب والمسيد كمدارس دينية أمدت المعاهد والجامعات الإسلامية بكم

هائل من طلبة العلم المشبعين بروح الإسلام وحب الوطن وجهاد المستعمر، وقد حافظ عليها الجزائريون بشتى الطرق.[7]

كما وجد إلى جنبها المدارس التي تجمع معلما للعربية وآخر للفرنسية متداولان ولكنها ألغيت لأسباب عديدة كالثورات الشعبية وغيره، وكان الهدف من إنشاءها إعداد نشأ بعيد عن ثقافته ووطنه ويعمل الخدمة المستعمر وكذلك وجدت المدارس الإسلامية الفرنسية وكان الهدف من إنشاءها إعداد موظفين مؤهلة لخدمة المستعمر الفرنسي كذلك ، بالإضافة إلى ذلك وجدت المدارس المسيحية يديرها مسيحيون، وكان الغرض من وجودها هو التبشير وتنصير أبناء الجزائر المسلمين.

وقد نادت فرنسا في سياستها هذه بإجبارية التعليم وكان طموحها الأساسي ضرب مقومات أبناء الجزائر خاصة المتعلق بالجانب اللغوي، وضرب مقومات الثقافة والشخصية الجزائرية[8]، وقد ازدادت قسوة فرنسا بالنهج الذي اتبعته والذي رأينا منه ضرب مقومات الثقافة الجزائرية وحصر التعليم بالنسبة للجزائريين بإنقاص عددهم وتصعيب الامتحان وفصلهم عن الأوربيين، وفرض ثمن باهض على التعليم والاهتمام بتعليمهم تعليما نظريا، والتقليل أو الحد من إقامة المدارس الجزائرية الخاصة كما قامت بالاستيلاء على معاهد العلم والتعليم والقضاء على معلميه وفرض نظام تربوي فرنسي مسيحي.

وهذا كله أثر على تعداد المتعلمين بالجزائر وضعف التعليم وتفتيش الجهل والأمية في المجتمع الجزائري وقد كانت بذلك المدرسة الفرنسية وسيلة من وسائل إدماج الجزائريين في الكيان الفرنسي الدخيل، والذي لاقاه الشعب الجزائري بالرفض والعزوف لأن سياسته كانت واضحة وهي الفرنسة والتبشير ومحو ثقافة هذا المجتمع ، لقد كانت هناك مؤسسات خاصة حفظت كيان المجتمع الجزائر من عنجهية المستعمر وسياسته ومنها الزوايا والكتاتيب كوسائل دفاعية زادتها جمعية العلماء المسلمين دعما وقوة لطالما اعتبرتها فرنسا غصة وجب القضاء عليها وحصارها.

فهذه الجمعية كمؤسسة خاصة كانت رائدة بقيادة مؤسسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ساهمت في الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري حاربت الجهل والأمية بمدارسها التي شملت الذكور والإناث، وقد لاقت صدى كبير باستقطابها مختلف الشرائح لمواجهة المستعمر ، كما لم يتوانى الجزائريون في طلب العلم من كل مكان، حيث كانت هناك بعثات جماعية وفردية لدول شقيقة من أجل التزود بالعلم كما وجدت مدارس سرية وازدادت أثناء حرب التحرير في أماكن كان يجهلها المستعمر الذي حاول القضاء عليها وعلى منشئيها.

بعد الحرب خرجت الجزائر من الحقبة الاستعمارية محطمة ومنهكة وكان التعليم بدوره خاضع لهذه الظروف، لذلك سعت الجزائر إلى النهوض بالتعليم كقطاع أساسي وإصلاحه وتعميمه وفرضه على الجزائريين أي صار مجانيا وشمل مختلف الفئات الاجتماعية ، إلا أن ذلك النظام كان لازال يحمل الصبغة الفرنسية وسار على نفس المنهاج أو البعض من المناهج وأهمها الفصل بين الفرد ومتطلبات مجتمعه، وكان هشا وينقصه التأطير وعدد المؤطرين.

فبحثت الجزائر عن الحلول بإعادة الإصلاح وإدماج معلمين لهم مستوى مقبول ومن دول أخرى (عربية وأجنبية)، واستعملت العديد من الأماكن للدراسة رغم عدم صلاحيتها لنقص الأماكن المعدة لذلك.

ويبدوا أن هذه الإصلاحات ساهمت في زيادة عدد المدارس والمدرسين والمتمدرسين ، كما زادت أهمية التربية والتعليم كدعامة للنهوض بالمجتمع من خلال المواثيق والدساتير التي سنتها الجزائر الفنية، من أجل رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع والقضاء على الأمية وذلك بإجبارية التعليم وإشراف الدولة على تسييره، وقد تساوى أفراد المجتمع في طلب العلم ونيل شهادات التعليم بأطوارها المختلفة، وأقيمت المنشآت من اجل العلم والتعليم بمراحله واختصاصاته المختلفة، واتسعت رؤية الدولة الجزائرية لتنادي بجزارة التعليم والاهتمام بالتكوين العملي والبيداغوجي وديمقراطية التعليم وغيره من المبادئ التي نادت بها وطبقتها.

ولكن رغم إتباع هذه السياسة في قطاع التعليم سياسة الإصلاح المتواصلة لتحسينه والنهوض به، إلا أن هناك سلبيات كثيرة تحسي عليه وقد برزت مظاهره ‘إلى الأفق وأهمها افتقار المدرسة الجزائرية لنصوص تشريعية جزائرية وانعدام فلسفة تكوينية نابعة من المجتمع الجزائري، وعدم وضوح هيكل هذه المنظومة الحساسة، مع الارتفاع المتواصل لمستوى الرسوب والتسرب المدرسي بالإضافة إلى قوقعة المدرسة على ذاتها، وضعف المستوى لكل من المؤطر أو المعلم والمتعلم...الخ.

وقد تراكمت مشاكل المدرسة الجزائرية مع الوقت لتبرز مظاهر أخرى تعرض لها الباحثون بالنقد والتوجيه كالهوة اللغوية حتى في اللغة الأم والهوة التكنولوجية بدمج التقنيات التكنولوجية في التعليم، وبروز مظاهر اجتماعية مريضة كالعنف ومقت التعليم وتدني مستوى التعليم ومكانة المعلم ووضعيته الاجتماعية وضعف الأداء وضعف مستوى التحصيل الذي أدى إلى بحث سبل أخرى لتحصيله كالدروس الخصوصية والمسائية وطلب الدعم من مؤسسات خاصة تقدم دروسا في اللغات وغيره، كل هذه المظاهر والعوامل وحتى الظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري كانت سببا في تخلف المدرسة أو المؤسسة التربوية، ويمكن التحدث عن هذا التخلف: "...في مضمار تعزيز وظائفها وآليات اشتغالها بالعدد ومنهجيات وتقنيات التدبير والتسيير... ظلت المدرسة عندنا متخلفة مثل بعض المؤسسات (الأسرة..) عن مجمل الوسائل الحديثة في تلقين وتلقي المعارف والقيم وأنماط الموضات والسلوك والعيش، ومما أصبح ترويجه وتناقله واستهلاكه بفضل وسائل الإعلام والمعلوماتية والاتصال المختلفة، يتم بشكل فائق السيولة والسرعة والانتشار بين الأفراد والأجيال والسياقات السوسيوثقافية المتباينة، التي أصبحت الآن عرضة لاختراقات هبات العولمة بثقافتها، السوقية الكونية الجديدة.[9]

إن المتغيرات المذكورة آنفا عرت المدرسة الجزائرية وكشفت حقيقتها، حيث بينت أنها تعاني هشاشة على مستوى البناء التطبيقي باعتمادها على بناء نظري تجاوزه الزمن، ويظهر أن هذا البناء قد اعتمده المستعمر الفرنسي ليخلق فجوة في المجتمع الجزائري، لقد تواصلت هذه المنهجية في المدرسة الجزائرية

وشملت مختلف وظائفها وآلياتها الآيلة للسقوط أو عدم وضوح الرؤية المستقبلية أي: "غياب المؤسسة مما جعلها عرضة للكثير من عناصر الفوضى واللا تكامل في الأفكار والمنهجيات والتوجهات والممارسات.[10]

3. واقع المدرسة الجزائرية اليوم:

إن مفهوم التربية والعلم في الجزائر مفهوم خضع للمطارحة النقدية في العديد من المناسبات لكشف الهشاشة والتردي وحتى المستوى الذي وصلت إليه المنظومة التربوية، وخاصة من ناحية: "...ضعف الناتج التعليمي وبطء أداء النظام التربوية وقلة كفايته بالنظر إلى جملة من المتغيرات، سواء تسارع النمو المعرفي أو ما تمليه التغيرات الجديدة التي تعرفها العلاقات الدولية "[11] في حين نجد أن النظم التربوية في العديد من المجتمعات تعرضت لموجات واسعة من الإصلاح والنقد والتطوير البناء الكلي لا تتخلف وتتدارك مقتضيات التحولات العالمية وفي بعض الدول من أجل الانضمام إلى النظام الدولي الجديد برغبة أو إكراه الاقتصاد صار لزاما على التعليم أن يدخل هذا النظام.

وفي الجزائر عكس واقع التربية أو التعليم أو المدرسة مجموعة كبيرة من النقائص والعيوب تمثلت أساسا في غلبة الاتجاه الكمي التضخيمي على حساب الاتجاه الكيفي النوعي للتعليم، وقد برز الجانب الكمي التضخيمي في تلك الزيادة الهائلة لعدد المعلمين وعدد المتمدرسين، وزيادة الهياكل والأبنية المدرسية وارتفاع التكلفة المادية للتعليم من تجهيزات ومستوى إنفاق مع التكثيف في البرامج...الخ، دون الزيادة النوعية الإنتاجية أي الافتقاد: "..التوازن في محتوى التعليم وأنواعه إذ يغلب عليه الطابع النظري، ولا تجد الجوانب التطبيقية كالمهارات والاتجاهات والقيم الاجتماعية العناية الكافية، فهو تعليم يؤكد المحتوى والمادة، أكثر من اهتمامه كيف نعلم؟ وكيف نفكر ونحلل ونتخذ القرار؟"[12]

إن هذه الانشغالات بحد ذاتها ألصقت العديد من التهم بالقطاع العام أو التعليم العام، حيث تعالت الأصوات ودونت حقيقة هشاشة وتخلف التعليم وكذلك عدم جودته وفقدانه للدور الاجتماعي وتجلت هذه الأحكام عبر توصيفات عديدة واقعية ناتجة عن ضعف المدرسة ومنها تدني التحصيل المدرسي وضعف التكوين والمكون والمتكون، وعدم تماشي التعليم مع متطلبات تنمية المجتمع والبعد عن الثقافة

والثقافة العلمية كل هذه المشاكل تتصل بعقبات لها تأثير كبير عليها ومنها نقص التجهيز والإعداد والتخطيط وكذا الظروف الاجتماعية المحيطة ببيئة التعليم، واكتظاظ التلاميذ ونقص الإمكانيات المتاحة للنهوض بهذا القطاع الهام، وأكثر من ذلك يمثل نقص المناهج والأطر المرجعية والخبرات الملائمة والمسايرة لقيم التغيير والتجديد.

من هنا تعالت النداءات كما رأينا للقضاء على هذه الرداءة بضرورة القيام بإصلاح جذري في هذا القطاع أي إصلاح النظام التربوي باعتماد خبرات وقيم ومعارف ومعايير المجتمع الذي ينتمي إليه وكذا الاعتماد على مختلف الضوابط والأطر المرجعية المستمدة من هذا المجتمع وفق تجارب وخبرات ملائمة ومسايرة، للتغير والتجديد، مع دعم انفتاح هذه المؤسسة على ما هو حاصل في المجتمعات الأخرى من الناحية العلمية والاقتصادية يعني ذلك إعادة هيكلة المدرسة وتأهيلها وفق آليات التغير الاجتماعي المتسارع الوتيرة.

4- الإصلاح التربوي بين تفاؤل وتشاؤم:

الإصلاح التربوي كعملية تخطيطية هو مطلب ضروري لإعادة تهيئة النقائص والهشاشة التي منيت بها المدرسة الجزائرية، هو امتلاك القدرة على مواكبة مجتمعات المعرفة وحفظ خصوصيات المجتمع من التداخل والتفاعل الحضاري الشامل والنهوض به.

لقد أخذ هذا النهوض وجهتين متناقضتين وجهة كانت ترى في التعليم بالجزائر تقليدي رجعي وقديم ونظري المحتوى لذلك نادت بالإصلاح التربوي العصري أي المناداة بالعصرنة في التعليم، ووجهة أخرى مخالفة حملت خطاب الأصالة والمحلية في التعليم والبعد عن إدخال المناهج الغربية والمعاصرة في التعليم المنافية لما يسود في المجتمع، وكلا الوجهتان لم تتبينا رؤية مستقبلية لهذا التعليم ولم تراعي متطلباته وحاجات المجتمع الذي دخل رهانات المجتمعات الدولية المستقبلية دون إعداد وتضافر جهود الفرقاء ،

1

ويظهر أن الإصلاح التربوي هو في الحقيقة: "...مهمة حضارية تقع على المجتمع وقياداته، إذ كلما وزادت وضوحا وتلاؤما مع حاجات المجتمع، نالت حظوظ النجاح والتوفيق وكان الإجماع الوطني سندها...".[13]

وتأسيسا على ذلك يمكن اعتبار ما هو حاصل في الكثير من المجتمعات أو: "..يمكن اعتبار إفرازات الأحداث العالمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة، والسلم والحرب تحديات لابد على التربية في الجزائر من مراعاتها في أهدافها ومناهجها التربوية...ويبدأ هذا الدور باستنهاض التعليم التقني وإكسابه المشروعية الأكاديمية أولا، يجعله يكافئ مستوى تكنولوجيا السوق، ومن ثم تمكينه من نيل مكانة اجتماعية لطالما افتقدتها..."[14]، خاصة مع ما يشهده المجتمع من خصخصة المختلف القطاعات ومجالات التشغيل أو سوق العمالة الذي يحتاج إلى يد عاملة بكفاءات عالية توازي ما تحمله الثورة الثقافية والمعرفية في مجتمعات اليوم.

وكما يبدوا فإن أي إصلاح تربوي يتطلب "رؤية لجيل كامل ، عوض الإصلاح التقسيمي والتقطيبي المتبع في جل الإصلاحات داخل المنظومة التربوية التكوينية، التي تتم حسب الأسلاك (ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي..) أو حسب التخصصات (أدبي، علمي، مهني..) إن هذا الأسلوب من الإصلاح، المتأسس على التقسيمات والتقطيعات يقتل الرؤية الشمولية المتكاملة والارتباط العضوي بين مكونات وعناصر المنظومة التربوية التكوينية، ذلك أن من يدرس حاليا بالتعليم الابتدائي يدرسه من تخرج من التعليم الثانوي أو الجامعي.[15]

لعل من بين أهم ما هو مطلوب في هذا الإصلاح، الذي ينبغي أن ينطلق من شروط ورؤية شمولية وإجراءات إصلاحية جذرية، التقيد بالأطروحات التالية لإنجاح العملية التربوية ومنها نذكر "ترشيد وتحديث مختلف أساليب تدبير مواردها المالية والبشرية، ومنحها الشروط والإمكانات الميسرة لذلك الكفاءات البشرية المؤهلة والاستقلالية الذاتية المطلوبة، التمويل الكافي، وسائل المراقبة وتقييم المودود المؤسسي وكذلك إعادة النظر في أساليب إدارة العلاقات والتفاعلات والممارسات التربوية والبيداغوجية والاجتماعية الإنسانية، وضرورة إقامتها على أسس تدبيرية حداثية مدعمة لقيم ونماذج سلوكية وتبادلية مثرية للعمل التربوي والثقافي، ومؤسسة لمناخ تربوي اجتماعي منتج، سليم، معلقن موفر لجودة المردود

والأداء ويتطلب الأمر كذلك إعادة تأهيل لوجيسيكي للمدرسة وذلك بجعل طرق إدارتها وتدبير شؤونها المختلفة، قائمة على استثمار التقنيات الحديثة في هذا المجال..."[17] كإدخال نظم المعلوماتية (الحاسوب، الانترنت..) ووسائل الإعلام السمعية البصرية، ووسائط الإعلام المتنوعة واستخداماتها وفق أهداف وغايات وشروط محددة وواضحة تتواصل الأطروحات بشأن هذه الرؤية لتضيف إليها: "...العمل على تجديد ومراجعة مناهج ومضامين التكوين، وتوجيهها باتجاه الاستجابة للمحددات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتربية والتكوين... يتطلب الإجراء الإصلاحي الآنف إعادة تأهيل النظام الاقتصادي والاجتماعي أيضا وجعله بدوره معلقنا في مقوماته، وآليات اشتغاله وممتلكا لشروط الانفتاح التبادلي على النظام التربوي، وتيسير عمليات إدماج واندماج مخرجاته اقتصاديا ومهنيا وثقافيا واجتماعيا.[18]

يضاف إلى الشروط السابقة لجعل المدرسة مسايرة للتحديث والإصلاح والتحول الحاصل في المجتمع، وجعلها قادرة على الانفتاح على هذا المحيط بشكل عملي ربطها "مع ما هو ممكن من شركات وأشكال تعاون، وبرامج مندمجة اقتصادية وثقافية وتربوية.... العمل على تحويل المؤسسة التربوية بفضل الممارسة والإجراءات الإصلاحية والتصحيحية الآنفة، إلى قطب إشعاعي جاذب، كل محور مركزي للإنماء السوسيواقتصادي والتربوي والثقافي العام..."[19].

وبناء على الشروط السابقة للإصلاح التربوي المستمد من المناهج الحديثة فإن للمتعلم مكانة بارزة في هذا الإصلاح، لأنه يمثل: "...محور العملية التربوية، وتسعى إلى تنمية من مختلف الجوانب الفيسيولوجية والمعرفية واللغوية والانفعالية والخلقية والاجتماعية..."[20].

5- المدرسة الجزائرية والقطاع الخاص (المدرسة الخاصة):

كان القطاع العام ولازال قطاع يسيطر على العديد من المجالات في المجتمع الجزائري ومنه القطاعي الصحي والقطاع التعليمي الذي تديره الدولة وتسيره، إلا أن الدولة تبنت هذه السياسة أي سياسة الخوصصة وإدخال القطاع الخاص في سياستها لأنه "...يهتم لكل شيء منتج يلبي حاجات المجتمع،

ومؤشر تلعبه الحاجة هنا هو الربح الكامن وراء تحقيقها، فهو المكافأة للمخاطرة التي يقوم بها المستثمر في تلبية هذه الحاجات سواء من حيث جهده أو من حيث استثمار ماله".[22]

وإلى وقت مضى كان القطاع العام هو محور الاهتمام أو: "...الكلمة السحرية التي قامت أو تقوم بحل المشكلات المجتمع المتنامية والمتزايدة..."[23]، أو الحال الوحيد للكثير من المعضلات التي تسودها الفردانية والليبرالية، لكن عادت الجدلية التي طرحت عقم القطاع العام وإدانته واعتباره قطاعا بطيئا وكسولا وغير منتج، يفتقد الإبداع والدينامية والتحفيز المادي.

ومن هنا أعيد الاعتبار للقطاع الخاص أو لخوصصة العديد من القطاعات والمؤسسات وإعطاءها نفسا جديدا ومنه إدخال الخوصصة في قطاع التعليم وقبله تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم أي الخوصصة والخصخصة أو التخصصية اقتصاديا تعني للكثير "...مجرد إعادة ملكية القطاع العام إلى أفراد حيثما كانوا عن طريق البيع، بينما يعني لدى الآخرين مجرد العودة للعمل بآليات اقتصاد السوق، دون إعادة الاعتبار للقطاع الخاص".[24]

إنه التحول من العام إلى الخاص كاختيار ليبرالي وهو ما حصل في قطاع التعليم بإدخال هذا النظام لتطوير التعليم أو كمستجدات فرضت آليات أخرى على قطاعات متنوعة في المجتمع نتيجة التغير الاجتماعي والخضوع لظروف اقتصاد السوق، فهل استطاع هذا القطاع حل المعضلة التعليمية في الجزائر ورفع مستوى أداء المنظومة التربوية عامة؟وهل المدرسة الخاصة هي البديل في مثل هذه الظروف التي تم التطرق لها سابقا عن المدرسة العامة في الجزائر؟.

المدرسة الخاصة في الجزائر:

لقد انتشر التعليم الخاص في المجتمع الجزائري يشكل ملفت للانتباه، إلا أن الدراسات حوله نادرة من قبل الباحثين والمختصين للنظر في قضاياه وتوجهاته أي أنه لم يخضع لمقاربة علمية بحثية، وإن تم تناوله فهو تناول سطحي المعالجة، وهذا من منطلق محاولتنا البحث والتحري عن مواضيع تتعلق بالتعليم الخاص في الجزائر ، وبقدر التجاهل والسطحية في معالجة هذا الموضوع التعليم الخاص فإن التعليم العام حظي بنوع

من الاهتمام والمعالجة لكن الاهتمام به يتم عن مشاكل وعقبات في هذا القطاع الهام الذي يرتكز عليه المجتمع.

تجلت مشاكله في كونه غير منتج، لم يعطي نتائج مثيرة لأنه تلقى ثغرات، وحتى الإصلاح التربوي عدى مشاكله وتأخره عن المستجدات العالمية ، وبالرجوع إلى سياسة الخوصصة نجد المدرسة في جانب آخر والمتعلق بالمدرسة الخاصة خضعت لمبدأ الليبرالية التي خولت مهمة تسيير وامتلاك المؤسسة لفرد وقد توسعت المدارس الخاصة في المجتمعات الصناعية والنامية على حد سواء وشمل هذا التوسع الجزائر كجزء من المجتمعات الأخرى التي مسها التغير الاجتماعي.

ويقصد بالتعليم الخاص: "..جميع أصناف التعليم والتكوين الملقن بالمؤسسات التربوية التي يحدثها أشخاص طبيعيون أو معنويون غير الدولة ويأتي على رأس قائمة الأصناف التعليم الابتدائي ".[25]

وبالإمكان اعتبار هذه المؤسسة بالمقياس الاقتصادي: "مقاولة بالدرجة الأولى، تهدف إلى تقديم منتوج جيد، وبسعر مناسب وكلما زادت الجودة في هاته المؤسسات إلا وزاد الإقبال وكلما زاد الإقبال إلا وارتفع السعر وكلما ارتفع السعر، كلا وأقصيت فئات عريضة من الاستفادة من خدمات هاته المؤسسة"[26].

وتبدوا خصوصية هذا النظام عن النظام التربوي العام في النقطة السابقة من حيث التكلفة والمقارنة الدائمة بين التعليم العام والخاص تفرز نظامين منفصلين اليوم، الأفضلية لواحد منهما: "..تعليم خاص مكلف جدا تتمتع به الأقلية الميسورة الحال وتعليم حكومي سيء النوعية للأغلبية..."[27].

وهنا تظهر المفارقة لنكتشف ذلك التلهف للعديد من الأسر من اجل ضم أبناءها للمدارس الخاصة وطبعا هذا التلهف نابع من المميزات المتداولة حول التعليم الخاص ومنها أنه ينتهج الحرية في إدارته وبيداغوجية التي تفتقدها المدرسة العامة، كما أنه يساهم في مستوى أداء وعمل المنظومة التربوية والأهم من ذلك استجابته لحرية وإرادة الأسر في اختيار المدرسة المفضلة لدراسة أبناءها وتحصيلهم العلمي وهذا كله

غائب عن المدرسة العامة ، ونؤكد مرة أخرى في هذا المجال أن ما ورد عن الأفضلية هو تغيب في الدراسات وكله مستمد من استقراء الواقع اليومي للاتجاه نحو تسجيل الأبناء في المدارس الخاصة بأنواعها.

وكل ما ورد عن هذه المدرسة يحيل إلى حقيقة واضحة تتمظهر في خلق طبقة اجتماعية تبحث عن التميز، وربما هذا الطرح يكشف عن تردي الوضع فمن جانب يوجد نداء توسيع هذا القطاع رغم تكلفته ومن جانب آخر نداء يوسع نجاعة القطاع العام وبالتالي إعطاء الأولوية والأهمية للتعليم الخاص الذي "يفرض على زبائنه أثمنة باهضة، وهي دائما تهدف إلى تحسين هياكلها وبنياتها خدماتها وأطرحها وذلك لهدف أسمى [!!] هو زيادة الربح ومضاعفة الثمن...".[28]

وقد تخلق هذه السياسة عواقب وخيمة تمس الفرد والمجتمع معا، وقد يظهر ذلك بقراءة واقع المدرسة الجزائرية، والتسابق المحموم بالاهتمام بالتعليم الخاص لأسباب متنوعة ، ويظهر هذا التسابق تحديدا في بداية الدخول المدرسي في مناطق معينة من الجزائر في بحث الأولياء لأنسب المدارس لتفوق أبناءهم ويكون السبق دائما لفئات عريضة من المجتمع في المدارس العامة (في التسجيل).

لكن هناك كما رأينا فئات أخرى تبحث عن التميز باللجوء إلى المدارس الخاصة لتوفير فرص التربية والتعليم الملائم لأبنائها ، وقد يكون هؤلاء الأولياء أفكار مسبقة غير مناسبة ومنفرة عن قطاع التعليم العام مع توافر الإمكانات والخال الميسور لهاته الفئات الاجتماعية التي أصبحت محل نظر وتقليد من فئات أخرى في المجتمع تبنت الاتجاه لأفضلية التعليم الخاص، ومن هنا تبدأ دائرة الانتماء والتنافس في هذا النظام لاستقطاب هاته الفئات الميسورة، ويضاف لها حتى الفئات ذات الدخل المتوسط ف: "باب التنافس والسبق في مجال التعليم الخصوصي من شأنه ان يقدم خدمات جليلة للتربية والتعليم على المستوى الوطني رغم غياب قانون واضح يؤطر هذا القطاع ويقننه، هذا إضافة إلى ندرة الكتابات والقراءات والتنظيرات على مستوى بنياته التربوية التعليمية وأبعاده السوسيوثقافية...".[29]

التسلسل الإداري في المدارس الخاصة:

يشار إلى أن هذا التسلسل يشابه في تنظيمه التسلسل الإداري المؤسسي أي الذي تقوم عليه الشركات والمقاولات مع شيء من الخصوصية وهو لا يساير التسلسل الإداري الذي تعرفه المدرسة العامة

في النوعية والتوجه ، حيث أن المستخدمين في إطارها ينصبون من قبل مالك أو صاحب المدرسة أو المشروع، كما أن حجم المؤسسة يكبر ويتسع كلما ازدادت هذه المؤسسة اتساعا وكبرا وحجما، والعكس صحيح.

كما ينقصها الأطر الإدارية ويسيرها صاحب المشروع حسب أهدافه وخططه خاصة الخطط المتعلقة بالربح أي "يفضلون الحصول على أكبر قدر من المداخيل مقابل أقل قدر من المصاريف، فتوظيف مزيد من الأطر معناه توفير أجور ومصاريف مضافة.[30]

كما أن التسلسل في هذه المدارس لا يرتكز على أطر ذات تكوين غداري مقنن، تنقصها الخبرة والحنكة والتكوين على الأقل في بلادنا وهذا ما يزيد الفجوة وأيضا الفوضى الإدارية النابعة من الإدارة الذاتية والخاصة الطامحة لتحقيق أهداف خاصة تخدم مصالح الفئات المشرفة على الكثير من المدارس الخاصة "مما يجعلهم يفتقدون الرؤية المستقبلية التي تمتاز بها الإدارة الكفؤة فيقودون مؤسساتهم نحو الإفلاس وأمثلة المدارس الخاصة المفلسة والمنهارة بسبب سوء التدبير متعددة، وخصوصا تلك التي يحاول أصحابها تسييرها بأنفسهم وبنوع من الدكتاتورية والابتزاز والتسلط الإداري..."[31].

وعلى العموم هناك تسلسل إداري في المدارس الخاصة بناء على المهام والاختصاصات التي تربط هيكلتها عموديا وأفقيا ، وعليه نورد النموذج التالي المتعلق بتسلسل إداري للمدارس الخاصة الذي قد يجمع بعض الهياكل أو يلغيها.

هل هناك امتيازات للتعليم العام عن التعليم الخاص، بالإمكان الإجابة لكن الإجابة ستقتصر على وجوده في الجزائر، حيث أنه في بلدان أخرى متقدمة امتيازاته لا تعد ولا تحصى، فهو يمتاز عن التعليم العام في كونه لا يعاني من جل المشاكل التي يعانيها هذا الأخير وتحديدا معاناته من انعدام التواصل بين المؤسسات التعليمية وطرف آخر يمثله الأولياء، بالإضافة إلى انهيار وتدهور البنية التحتية داخل المؤسسة وتكاسل المعلمين والأساتذة مع غياب الضمير المهني وغيره من المشاكل التي يمكن كشفها والحديث عنها،

إذن التعليم الخاص في بنيته والهيكلة التي قام عليها تلغي هذه الأزمات والمشاكل التي تناولها بل يتخذ هذه المشاكل واجهة لإثبات نجاحه أو: "...يتخذها مطية لتزكية سمعته وصناعته اسمه في السوق... [فهو إذن] يمتاز ب التواصل المستمر بين المؤسسة والآباء وإن كان أحيانا لم يصل إلى درجة التقنين والتأطير في أغلب الأحيان، توفر البنية التحتية والوسائل اللوجستيكية، العمل الجاد والمتواصل والمتفاني للمعلمين والأساتذة والمدراء ومختلف الأطر...".[32]

وعلى العموم تتباين هذه الأهداف أو الامتيازات من مكان لآخر ووفق الآليات المعتمدة في هذا القطاع. ويقودنا الحديث كذلك في هذا المقام إلى تبيان التكوين العام لهذه المدارس كما رأينا حول المسار التي تتخذه كل مدرسة أي امتياز التنوع في المدارس الخاصة حيث نجد المدارس الخاصة تتكون من مدارس عادية لها مشابهات مع المدارس العامة أو الحكومية في المنهج والخطط إلا أنها تتميز عنها في الاهتمام بالعملية التربوية للطالب وحاجاته والمرافق الدراسية وهناك المدارس التي تدرس اللغات أو مدارس اللغات التي تدرس المناهج الدراسية باللغة المفروضة كالفرنسية والإنجليزية يضاف لها لغة ثانية، بالإضافة إلى ذلك نجد المدارس الدينية ويبدوا أن توجهها هو ديني كالأزهر في مصر والمدارس التبشيرية وغيره.

إذن الامتياز الأول في هذه المدارس كما رأينا يتجه نحو الاهتمام بالمتعلم أساسي وبما أن المتعلم هنا يمثل دائرة الاهتمام فهي تسعى إلى توفير مختلف الحاجات له وإشباعها ومنه توفير النقل المدرسي الذي يختلف في الجودة من مؤسسة لأخرى، ولهذا النقل العديد من المزايا ذات أبعاد تخدم المدرسة الخاصة وتخدم سمعتها وجودتها ونعني الإشهار حيث: "..تلعب سيارات النقل المدرسي دورا مهما في الإشهار والدعاية للمؤسسة التربوية... وذلك يساهم بشكل فعال في الترويج الاسم المؤسسة وتداوله...".[33]

كما أنها تعمل على التواصل الكامل: "...ويعني أن استخدام سيارات النقل المدرسي يجلب التلاميذ من أنحاء المدنية، وهذا عكس ما نجده في القطاع العمومي الذي يكتفي في الغالب الأعم بتدريس وتعليم أبناء المنطقة الواحدة...".[34]

ومع التواصل الذي يخلقه النقل المدرسي فإنه يخلق أو يوفر جو الحماية للأطفال والتلاميذ من الوقوع في الحوادث والمشاكل وخاصة حوادث الطرقات والاختطاف والهروب من المدرسة... وهذا ما يشجع

الآباء على التسجيل في هذه المدارس والأهم من ذلك الانضباط بالتوقيت، فالنقل المدرسي يعلم الطفل وقت الدخول والخروج المنضبط وذلك باحترام وصول النقل (الحافلة)... بينما سلبياته فتشمل الاكتظاظ بعدم الكفاية (عدد الحافلات)، وكذلك عدم احترام قانون سيارة النقل المدرسي، وهنا من المؤسسات من يتعاقد مع سيارات نقل العمال.. وهو خروج عن القانون، وللقضاء على هذه المظاهر يجب تفاديها واستبدالها بالنموذج الذي يخدم هذه المدارس من توفير سائق ومساعد لهما لباس مميز وبالإضافة إلى تكوينهما لأداء هذا النوع من المهن.

وتضيف إلى الامتيازات السابقة أن المدرسة الخاصة تخلق استثمارات تساهم في تنشيط الاقتصاد وتنميته، كما أنها تعتبر شريكة للدولة يخفف عنها البعض من الأعباء في هذا المجال. وكذلك لديه امتيازات أخرى تتمثل في استقطابه نسبة معتبرة من البطالين حاملي الشهادات للتوظيف وتخفيف وطأة البطالة.

المعلم في المدرسة الخاصة:

إذا كان المتعلم طرف أساسي في العملية التربوية داخل للمؤسسة العامة وهذا امتياز يحسب على المدارس العامة يعني أنه في قمة الهرم من حيث الأهمية لكنه في المدرسة الخاصة ومع ما يوفر له وتوظيفه فإنه يعتبر: "...نكرة لأنه غير معترف به قانونا من طرف وزارة التربية الوطنية، لأنه يبقى مجرد محتوى من لدن القطاع الخاص في إطار عملية امتصاص البطالة وتشغيل حملة الشواهد إلى أجل غير مسمى دون أية ضمانة مهنية أو حقوقية... [وهو] مضطر إلى إرضاء عدة أطراف في المنظومة التربوية التعليمية..."[35].

إن المعلم هنا يسترضي مختلف الأطراف من صاحب المشروع باستقطابه الزبائن (أولياء التلاميذ...) إلى الإدارة والمفتش والتلميذ بحد ذاته ، فمكانة المعلم داخل المدرسة الخاصة عكسية بالنسبة للمعلم في المدرسة العامة وذلكم بسبب ما يسود المدرسة الخاصة من تحقيق للمصالح والمكاسب الذاتية وهذا سيقودنا إلى تناول جوانب هامة تبحث في الأهداف الخفية والظاهرة لوجود المدرسة الخاصة.

أهداف إنشاء المدرسة الخاصة:

تناولنا البعض من الامتيازات التي تميز المدرسة الخاصة وفي هذا الإطار سنتناول الجوانب المتعلقة بعيوبها وإن كانت تبدوا كأهداف دعت إلى إنشاءها وبالنظر إلى وجود هذا النظام في مجتمعنا وتزايده وانتشاره والاهتمام له، فإن اللافت للانتباه أن هذا النوع من التعليم ورغم النعوت الإيجابية التي أصبح العديد من أفراد المجتمع يحملونها عنه كأحد الكماليات أو صورة من صور التظاهر والتباهي، فهو وجد لأهداف متنوعة تنطلق أساسا من أصحاب المشروع (الخواص) في ظل تهافت فئات عريضة من المجتمع على التعليم الخاص، ومن الأهداف التي دعت إلى إنشاءه.

يمكن تشخيصها على أنها مساوئ لاحقة بهذا القطاع الخاص قد تضر المجتمع وتخنقه لأنه خاضع لسياسة غير مدروسة في الجزائر تحديدا، يفتقد لرؤية مستقبلية تخدم الفرد والمجتمع ، ومن هنا فبإمكاننا أن نشخص الأهداف التي دعت إلى خلق المدرسة الخاصة، يمكن اعتبارها نظرة نقدية لظهورها بالجزائر في ظل وجود التعليم العام ومنها:

* **الربح المادي السريع**: من خلال هذا الهدف يعد التعليم العام قطاع عقيم جامد غير منتج، لا يدرأ أرباحا مقابلة يظهر التعليم الخاص لدى فئات متنوعة كقطاع إنتاجي أو كالمقاولة أو مؤسسة الإنتاج التي تدر الأرباح وبالتالي: "...يتحول التعليم لديهم من قطاع جامد إلى قطاع منتج..."[36].

إنه مشروع يدرّ الأموال والأرباح الطائلة بما يجمعه من مزايا وسعد مدفوع نظير الخدمات المتوفرة، والذي كما يظهر سيقضي على التعليم العام بمجانيته التي يستفيد منها البسطاء والعامة وذوي الدخل الضعيف وحتى لمتوسط، ومن هنا السعي إلى الربح، حيث أنه كلما ارتفع الاهتمام به كلما ارتفع السعر باختلاف الأطوار الفئات الميسورة ولكن يكون هناك مجال للفئات الفقيرة والمتوسطة (إذا عمم).

* **السمعة الاجتماعية**: هو هدف هام يسعى إليه ومن وراءه منشئ المدرسة أو صاحب المشروع، إنه صنع الاسم في السوق وبالتالي: "...كسب سمعة اجتماعية تقدم بهما نفسها عند مختلف الأوساط

والتظاهرات وأيضا في علاقاتها مع السلطات... وهذا يكسبها امتيازات متعددة ويمهد لها الطريق نحو تحقيق أصعب مصالحها وطموحاتها..."[37].

ولهذه السمعة دور في التعريف واستقطاب فئات عديدة ميسورة وبالتالي سيضمحل اسم المدرسة العامة ويتلاشى أمام هذه المظاهر التي قد تخفي حقيقتها أو تبدوا كمطية في البداية تزول مع تحقيق المصالح الخاصة.

* **تبييض الأموال**: هناك طرق متعددة تسلكها بعض الجهات وتحديد، مالكي المشروع المنحرفة ذلك في سبيل: "...إضفاء نوع من الحرمة والمشروعية على ثرواتها المكتسبة من شتى المناهل الغير المشروعة... فقد تلجأ إلى العقارات نجد غطاء توفير السكن الشريحة اجتماعية واسعة...وقد تقوم بإنشاء الشركات تحت اسم توفير الشغل والمساهمة في القضاء على البطالة... وأيضا قد تنشأ مدارس خاصة تحت ستار توفير تعليم جيد وتربية مناسبة لطفولتنا..."[38].

إن وجود المدارس الخاصة في غالبه وجود مصلحي لمصلحة كل شريك أو جهة تريد تحقيق هدف يخدمها ويضاعف ثرواتها ويمأسس لسطوتها ولهذه الخلفيات التي تسعى إلى إنشاء مدارس خاصة تأثير كبير على الفرد والمجتمع وحتى تأثير على المدارس العامة بوجودها كمنافس يبحث عن مكان يزيد المدرسة العامة فراغا وفجوة بينها وبين المجتمع وفجوة حتى من بين أفراج المجتمع فأصحاب المصالح هنا هم من يحددا الهدف والغاية والمسار الذي يخدمهم ويخدم مصالحهم التي تبدوا جوفاء وتنادي بالصالح العام.

توسع المدارس الخاصة في الجزائر:

بعد فتح دفتر شروط خاص بهذا النوع من المدارس فقد بدأ الانتشار السريع لفتح العديد من منها في الجزائر، ويذكر أن بدايتها كانت منذ 1990 ببعض المدارس وقد تزايد عددها إلى أن أصبح أمرا واقعا، وهي تضم كما هائلا من التلاميذ في مختلف التخصصات، أو حسب المناهج الدراسية "..وقد

اعتمدت وزارة التربية الجزائرية 46 مدرسة خاصة، استوفت الشروط القانونية حسب مفتشية مديرية التربية في العاصمة، ورفضت 17 مدرسة لم تستوف الشروط القانونية...".[39]

إلا أن هذا العدد قد ارتفع أو قد يعرف ارتفاعا في السنوات اللاحقة ونطلع أحيانا على أرقام أخرى ومنها مثلا أن "...119 مدرسة خاصة تفتح أبوابها تحت شروط خاصة لوزارة التربية... 20 ألف تلميذ بالمدارس الخاصة مقابل 18 ألف دينار لكل متمدرس شهريا، 4000 تلميذ مترشح لمختلف الشهادات هذا الموسم وأغلب المسجلين مطرودون من مدارس الدولة..." [40] إنه ارتفاع ملحوظ كما يبدوا في هذا النوع من المدارس من حيث الانتشار ومن حيث استقطاب التلاميذ حتى وإن كانوا مطرودين أو يبحثون عن التميز ولو بأثمان باهضه .

لكن يلاحظ أن انتشار وتوسع هذه المدارس يتركز في مناطق معينة من الجزائر وبعض الولايات الخاصة العامة حيث نجد 78 مدرسة فقط على مستوى الجزائر العاصمة تليها تيزي وزو ب9 مدارس يدفع تلاميذها مبالغ تتراوح ما بين 14 ألف وتصل إلى 20 ألف دج شهريا حسب اختلاف المستويات التعليمية.[41]

هي أرقام كما يبدوا مرشحة للارتفاع والانتشار، لأن المدارس الخاصة تفتح أبواب التسجيل لجميع التلاميذ بغض النظر عن سنهم أو مستواهم التعليمي، ويظهر أن توزيع هذه المدارس بعد الجزائر العاصمة يبدوا كالآتي ففي "ولاية تيزي وزو ب9 مدارس، ثم ولاية عنابة ب7 مدارس، ولاية قسنطينة ب5 مدارس، ولاية بجاية ب4 مدارس و3 مدارس لكل من ولايات البليدة، وهران وتلمسان ومدرستين في ولاية جيجل أما ولايات سطيف الوادي، الشلف ميلة بومدراس فقد منح الاعتماد لمدرسة خاصة واحدة.[42]

ويبدو أن الغالبية من الآباء يفضلون هذه المدارس لاعتقادهم أنها توفر أفضل تربية وتعليم ومسيرة مستقبلية للأبناء، عكس المدارس العمومية، ولذلك يزداد التسجيل بها وبالمبالغ التي تطلبها هذه المدارس، ونجد الثمن المدفوع يختلف من مستوى لآخر (من الابتدائي... إلى الثانوي) فمثلا تقدر مصاريف مدرسة الرفيق بالقبة لتلميذ المرحلة الثانوية ب14 ألف دينار، فيما يقدر ثمن التسجيل لتلاميذ المرحلة المتوسطة ب8500 دينار للشهر الواحد، وتفرض مدرسة الرفيق مبالغ تتراوح ما بين 4000 و5000 شهريا على

تلاميذ المدارس الابتدائية فيما الحد مدير مدرسة الامتياز بعنابة أنه يفرض مبلغ 8000 جينار على تلاميذ المرحلة الثانوية، ويسلم مبلغ التسجيل للتلاميذ في غالبية المدارس الخاصة أثمانه باهضه ولا تستوفيها إلا الطبقة الميسورة.

ففي هذه المدارس التعليم مدفوع الثمن وليس مجاني كالمدرسة العامة كما يختلف البرنامج الذي تعتمده هذه المدارس حتى وإن دعت وزارة التربية إلى اعتماد المنهج الرسمي واعتماد اللغة العربية في التدريس لكن يظهر أن المدرسة الخاصة عندنا تستمد نظامها من النظام الدراسي الفرنسي عن بعد رغم دفتر وهي تعتمد النظام الفرنسي كما رأينا.الشروط الذي تنص عليه وزارة التربية.

الهوامش:

1 عبد الحميد رشوان، **التربية والمجتمع**، مصر، المكتب العربي الحديث، 2002، ص67.

2 منير مرسي سرحان، **في اجتماعيات التربية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص.195

3 أبو طالب سعيد، رشراش عبد الخالق، **عوامل التربية**، بيروت، دار النهضة العربية، 2001، ص73.

4 مراد زعيمي، **مؤسسة التنشئة الاجتماعية**، الجزائر، دار قرطبة، 2007، ص.132

5 جيلالي بوحمامة، **أهمية الأهداف التعليمية ودورها في إنجاح عملية التعلم والتعليم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة نتوري، قسنطينة، العدد 23 جوان 2005، ص6.

6 للمزيد من الاطلاع ارجع إلى: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

7 أنظر محمد العربي ولد خليفة، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية**، الجزائر، منشورات تالة، 2003.

8 رابح تركي عمامرة، **أصول التربية والتعليم**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

9 مصطفى محسن، **التربية وتحولات عصر العولمة، مدخل للنقد والاستشراق**، مجلة عالم التربية، المغرب، منشورات عالم التربية، العدد 17، 2007، ص96.

10 المرجع نفسه، ص.97

11 إبراهيمي وجابو نصر الدين، **مستوجبات التغيير التربوي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، نفس المرجع، ص.42

12 المرجع نفسه ، ص.43

13 المرجع نفسه ، ص.44

14 المرجع نفسه ، ص.49

15 حوار عبد الكريم غريب، حوار الحضارات والإشكاليات التي تعترض تيسير الحوار الحضاري الثقافي، مجلة عالم التربية، ص7-8.

16 علي بوعناقة وبلقاسم سلاطنية، **علم الاجتماع التربوي**، الجزائر، دار الهدى للنشر، دت، ص61-63.

17 المرجع نفسه ، ص.96

18 المرجع نفسه ، ص.97

19 المرجع نفسه ، ص.97

20 الحيلة محمد محمود، **تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق**، الأردن، 1998، ص.9

21 حوار عبد الكريم غريب، مرجع سابق، ص.97

22 محمد رياض الأبرش ونيبيل مرزوق، **الخصخصة آفاقها وأبعادها**، سورية، دار الفكر، 1999، ص.16

23 المرجع نفسه ، ص18.

23 المرجع نفسه ، ص.31

25 محمد العربي مشطاط، **المدرسة الخاصة مزايا وقضايا**، طنجة، دار النشر سليكي، إخوان ط1، 2007، ص91.

26 المرجع نفسه ، ص.12

27 انتوني غيدنز، **علم الاجتماع مع مداخلات عربية**، تر فايز الصباغ، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005، ص.543

28 المرجع نفسه ، ص.12

29 المرجع نفسه ، ص.13

30 المرجع نفسه ، ص.25

31 المرجع نفسه ، ص.26

32 المرجع نفسه، ص38-.39

33 المرجع نفسه، ص.63

34 المرجع نفسه ، ص.64

35 المرجع نفسه، ص.35

36 المرجع نفسه، ص.19

37 المرجع نفسه ، ص.20

38 المرجع نفسه ، ص.21

39 إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، منتديات عين أفقه، قسم التسويق، والتعليم.

40 ملف من إعداد جمال العلامي وآخرون، 119 مدرسة خاصة لفتح أبوابها تحت شروط خاصة لوزارة التربية، الشروق أون لاين، 2009./09/05

41 المرجع نفسه.

42 نفسه.

مجلة المفكر مجلة المفكر مجلة المفكر مجلة المفكر